

«اللقاء الشيعي» برعاية العلامة الأمين يذيع وثيقته السياسية بإجتماع موسع

كتب مازن عسيران:

يعقد اللقاء الشيعي اللبناني اجتماعه الموسع بعد ظهر غد الخميس في قاعة الرشيد، في الثانوية العاملة - رأس النبع، بعد سلسلة من الاجتماعات التأسيسية تمت برعاية العلامة السيد محمد حسن الأمين، وأسفرت عن وثيقة سياسية تطلق صوتاً جديداً في الإطار الشيعي، بالعللاقة مع التطورات التي شهدها لبنان في الأونة الأخيرة والتي أدخلته في مرحلة جديدة، وتقدم مشاريع اجوبية عن مختلف الأسئلة المصرية المطروحة الآن على الساحة الشيعية في علاقتها بالوضع الوطني العام. وسيعمل اللقاء الموسع هذه الوثيقة التي أعدتها لجنة تحضيرية تشكلت من عدد من الفاعليات الشيعية، كما يعلن البيان المتابعة.

مشروع الوثيقة

وجاء في مشروع الوثيقة:

يعيش لبنان اليوم استحقاق السيادة والاستقلال، واختبار الوحدة الوطنية. وقد شاءت الأقدار ان يحدث هذا الامر اثر فاجعة وطنية كبرى، تمثلت باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، سرعانا ما استحوطت رافعة خلاص وطني. فإين نحن الآن، كمسلمين شيعية لبنانيين، من هذين الاستحقاق والاختبار، وما هي مرجعية تفكيرنا وموقفنا حيال ذلك؟

نؤمن بأن وثيقة الوفاق الوطني في الطائف - وقد باتت في صلب الدستور - هي المرجعية الأساسية لموقفنا واختيارنا الوطني بعد الحرب. فهذه الوثيقة لم تضع حداً للقتال الداخلي فحسب، بل شكلت الإطار التوافقي التعاقدى بين جميع اللبنانيين لانتظام عيشهم المشترك في ظل دولة واحدة، سيادة حرة مستقلة، وفي وطن نهائي لجميع أبنائه عربي الهوية والانتماء. وإذا نؤمن بذلك إيماناً راسخاً، فإننا نعتقد بقوة انه لا يحق لأي فئة لبنانية ان تتراجع عن هذا الاتفاق أو تعدل فيه بقرار من جانب واحد. كما نتفقد ان كل التطورات التي حدثت منذ الاتفاق حتى الآن، بما في ذلك الاندحار الاسرائيلي عام ٢٠٠٠ والانسحاب السوري الجاري الآن، لا تشكل اي مسوغ لإعادة النظر في الاتفاق، أو البحث عن بديل منه.

وإذا كان بعض التطورات الكبرى من شأنه وعادته ان يحدث تغييراً في توازن القوى بين أحزاب وتيارات سياسية متنافسة داخلياً - وهو امر طبيعي - فإن ما جرى ويجري لا ينبغي ان يخل بأساس الصيغة الوطنية الجامعة، ممثلة باتفاق الطائف الذي لم يقم اصلاً على ميزان القوى

المتغير وإنما على قوة التعاقد الميثاقى المستمر. من هنا نرى ان حقوق الطائفة الشيعية، في إطار النظام اللبناني، محفوظة أصلاً في الدستور وفي اتفاق الطائف، ما دام محفوظين ومصونين من التجاوز والتشويه. وهي، اي تلك الحقوق، ليست في حاجة الى ضمانات من خارج الوفاق الوطني، كما انها ليست وفقاً على صعود أو هبوط قوة سياسة معينة في الطائفة، شأنها في هذا شأن الحقوق العائدة لأي طائفة أخرى.

وقائع كبرى

باختصار، فإننا لا نرى في ما يجري اليوم، اي تهديد لمصلحة الطائفة الشيعية، بل نرى - على العكس من ذلك ما ينبغي ان

يحملنا جميعاً على الاستيثار بقرب الخلاص الوطني، استناداً الى أربع وقائع كبرى باتت، في رصيده جميع اللبنانيين من دون استثناء:

أولاً - انسحاب جيش الاحتلال الاسرائيلي عام ٢٠٠٠ بفعل المقاومة النابسة وبموجب القرار ٤٢٥، وهي المقاومة التي كان للشعب اللبنانيين شرف تصديرها وللبنانيين عموماً فضل احتضانها ودعمها.

ثانياً - الانسحاب السوري الجاري الى ما وراء الحدود، الذي كنا نتمنى ان يتم بعيد الانسحاب الاسرائيلي بموجب اتفاق الطائف، ولكن تأخيره الى اليوم ادى الى ان ينفذ بموجب القرار ١٥٥٩.

ثالثاً - إجماع القوى السياسية اللبنانية، من مختلف الاتجاهات، على ان المرجعية الصالحة والوحيدة لإعادة ترتيب البيت اللبناني هي الدستور واتفاق الطائف، نصاً وروحاً. هذا من اهمية تصحيح الخلل الناجم عن سوء تطبيقهما في السنوات الماضية.

رابعاً - وهي في نظرنا اهم الوقائع على الإطلاق، انبثاق حيوية وطنية شاملة، دفعت بمئات الوف المواطنين، من مختلف المناطق والفضائل والأعمار، الى التعبير الواضح عن تجاوزههم عملياً ونفسياً اصطفاقات الحرب ورواسيها، وعن تمسكهم بالسيادة والاستقلال والتخويز الديمقراطي، في إطار الوحدة الوطنية والسلم الأهلي. هذه الموجة الوطنية العارمة، غير المسبوقة في التاريخ اللبناني، تجاوزت الأطارات السياسية والحزبية الميثاقية، وباتت تشكل صمام الأمان الحقيقي للسلم الأهلي، ورافعة أساسية لمفهوم الوطنية والوطنية.

تطوير الإنجازات

ان الواجب والمصلحة يقتضيان المحافظة على هذه الإنجازات الوطنية الأربعة وتطويرها بكل عناية وإحساس بالمسؤولية:

أولاً - المحافظة على إنجاز التحرير برفعه الى منزلة الإنجاز الميثاقى، واعتباره جزءاً أصيلاً من مفهوم السيادة والاستقلال. وهذا الامر يتطلب، من بين ما يتطلب، التزام جميع القوى السياسية اللبنانية برفض الإساءة للمقاومين تحت اي ذريعة، ولا سيما ذريعة «الأرهاب». ان استمرار مزارع شيعا تحت الاحتلال الاسرائيلي، وفي عبدة القرار ٢٤٢، مع استمرار الالتباس حول لبنانيتها.. كل ذلك يشكل عائقاً موضوعياً يحول دون الإجماع على اكتمال التحرير ويضع لبنان في مواجهة مع الفهم الدولي للقرار ٤٢٥، لذلك تطالب الحكومتين اللبنانية والسورية بالمسارعة الى توضيح هوية هذه الأراضي وفقاً للاصول والاجراءات المعتبرة في القانون الدولي بشأن ترسيم الحدود. كما نرى ان من واجب المقاومة الاسلامية الإعلان الصريح عن انها لا تتطلع الى اي دور يتجاوز

حدود لبنان ويتعارض مع الإجماع اللبناني. ان سلاح المقاومة في رأينا هو شأن لبناني بامتياز، ينبغي معالجته وفق روح اتفاق الطائف وفي معزل من المداخلات الخارجية.

على صعيد آخر، لا نرى اي ارتباط وظيفي بين سلاح المقاومة اللبنانية وسلاح المخابرات الفلسطينية. فهذا الأخير تنتسب الحجة اليه مع عودة الدولة اللبنانية الى الاضطلاع بمهامها الأمنية والسيادية فعلياً بعد اتفاق الطائف.

ان أمن المخابرات الفلسطينية جزء من أمن المناطق اللبنانية الأخرى، وينبغي معالجته بالتفاهم المباشر بين الحكومتين اللبنانية والفلسطينية، ضمن سيادة القانون اللبناني كما نص اتفاق الطائف، وكما أقر بذلك أخيراً رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس منظمة التحرير السيد محمود عباس. كل ذلك لا ينطوي على اي علاقة شرطية مع حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، المدنية والأمنية، التي ينبغي ان يمتنعوا بها ليس فقط وفقاً لشريعة حقوق الإنسان، بل ايضاً بما يتناسب مع روح الأخوة والتقدير المتبادل.

ثانياً - التعاطي مع انسحاب الجيش السوري وأجهزته الاستخبارية من لبنان باعتباره المدخل الضروري لتصحيح العلاقات اللبنانية - السورية، على قاعدة: أقصى درجات التعاون والتضامن، ووضوح صور السيادة والاستقلال.

ثالثاً - المحافظة على الإنجاز المتمثل في الإجماع الوطني على مرجعية اتفاق الطائف، وذلك بالشروع في حوار وطني معمق، لجلاء مضامينه الميثاقية ورفع الالتباسات التي لحقت به نتيجة التطبيق الكيفي.

رابعاً - المحافظة على الإنجاز الوطني المتمثل في النهضة الشعبية المباركة التي أحييت الأمل في نفوس اللبنانيين، وذلك باحترام إرادة الناس، والذهاب دون تباطؤ الى انتخابات نيابية، ديمقراطية حرة وفضيلة، مبرأة من اي ضغط أو تلاعب، تفضي الى صورة تمثيلية صادقة.

ان السيادة والاستقلال في لبنان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالوحدة الداخلية. وهذه الوحدة لا تقوم الا على الأسس الميثاقية ومهدا الشراكة في الوطن والمصير. لقد عرقلت سنوات الوصاية وممارسات «الدولة الأمنية» مسيرة المجتمع اللبناني، نحو الوفاق الوطني وبناء الدولة والاطمئنان الى المستقبل، وما نحن اليوم، أفراداً ومجمعات، امام فرصة تاريخية لتجسيد صورتنا الذاتية والجماعية في إطار الانتماء اللبناني، بقرار حز تابع من ارادتنا.

في هذا السبيل، نتوجه الى عقد لقاء شيعي عام برفقة العلامة السيد محمد حسن الأمين، بتاريخ ٢١ نيسان الجاري، ليقول هذا اللقاء كلمته حول انتمائه الشيعي في إطار الوطن اللبناني.